Journal of Scientific Research in Arts
ISSN 2356-8321 (Print)
ISSN 2356-833X (Online)
https://jssa.journals.ekb.eg/?lang=en

The Family Institution in Sociology: Its Concept, Roles, and Phases under the Structural-Functional Approach

Tribak, Houssam Eddine

Laboratory of Applied Human Sciences, Faculty of Arts and Human Sciences - Sais, Sidi Mohamed Ben Abdellah University – Fez
houssameddine.tribak@usmba.ac.ma

Article History
Received: 7 October 2024, Revised: 14 November 2024

Accepted: 23 November 2024, Published: 24 November 2024

DOI: 10.21608/JSSA.2024.326601.1675

https://jssa.journals.ekb.eg/article254698.html

Volume 25 Issue 6 (2024) Pp.260-282

Abstract:

The family institution is considered one of the most prominent social systems that have received wide attention in sociology, due to its pivotal role in shaping societal and cultural structures throughout the ages. Hence, the importance of studying the family from the perspective of the structural-functional approach arises, which seeks to understand how the family adapts to societal changes and the roles it plays in maintaining societal stability and cohesion. This article addresses the concept of the family from multiple angles, reviewing the definitions provided by sociologists that focus on the structure, function, and internal relationships within the family. It also explains the stages the family goes through during its life cycle and the changes that occur in relationships and roles at each stage. Subsequently, the article reviews the transformations that have occurred in the family under the structural-functional approach due to social and economic developments, such as the Industrial Revolution and women's entry into the labour market. The article also enumerates the basic functions of the family in society, such as reproduction, socialization, and consumption, discussing the transformations that have affected these functions and the potential challenges the family faces in performing its traditional roles. Through this analysis, the article seeks to provide a deeper understanding of the role of the family in contemporary society and how the structural-functional approach contributes to interpreting the challenges the family faces amid continuous transformations.

Keywords: **Family, Structural-Functional Approach, Family Sociology.**

مؤسسة الأسرة في علم الاجتماع: مفهومها وأدوارها وأطوارها في ظل الاتجاه البنائي الوظيفي

د/ حسام الدين عبد المجيد محمد طريباق

باحث في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ـ فاس

houssameddine.tribak@usmba.ac.ma

المستخلص:

تُعدُّ مؤسسة الأسرة من أبرز الأنساق الاجتماعية التي حظيت باهتمام واسع في علم الاجتماع، نظراً لدورها المحوري في تشكيل البنية المجتمعية والثقافية على مر العصور. من هنا، تنبع أهمية دراسة الأسرة من منظور الاتجاه البنائي الوظيفي، الذي يسعى إلى فهم كيفية تكيّف الأسرة مع التغيرات المجتمعية وماهية الأدوار التي تؤديها في الحفاظ على استقرار المجتمع وتماسكه. يتناول هذا المقال مفهوم الأسرة من زوايا متعددة، مستعرضا التعريفات التي قدمها أصحاب الاتجاه البنائي الوظيفي في علم الاجتماع، والتي تركز على البنية والوظيفة والعلاقات الداخلية للأسرة. كما يشرح المقال المراحل التي تمر بها الأسرة خلال دورة حياتها، والتغيرات التي تطرأ على العلاقات والأدوار داخلها في كل مرحلة. بعد ذلك، يستعرض المقال التحولات التي طرأت على الأسرة في ظل الاتجاه البنائي الوظيفي نتيجة التطورات الاجتماعية والاقتصادية، مثل الثورة الصناعية ودخول المرأة سوق العمل. يعدد المقال كذلك الوظائف الأساسية للأسرة في المجتمع كالإنجاب والتنشئة الاجتماعية والاستهلاك، مناقشا التحولات التي أثرت على هذه الوظائف وما قد يترتب على ذلك من تحديات تواجه الأسرة في أداء أدوارها التقليدية. من خلال هذا التحليل، يسعى المقال إلى تقديم فهم أعمق لدور الأسرة في المجتمع المعاصر وكيفية إسهام الاتجاه البنائي الوظيفي في تفسير التحديات التي تواجهها الأسرة في ظل التحولات المستمرة.

الكلمات المفتاحية: الأسرة، الاتجاه البنائي الوظيفي، علم الاجتماع الأسري.

مقدمة

تحتل الأسرة مكانة بارزة في المجتمع المعاصر نظرا لقيامها بدور محوري في تشكيل الهوية الاجتماعية والثقافية للأفراد، إذ يمتد تأثيرها ليشمل الأبعاد الاجتماعية والنفسية والاقتصادية للمجتمع، وهو ما يجعلها محورًا أساسيًا للدراسات الاجتماعية جنبا إلى جنب مع العديد من التخصصات الأخرى. في الوقت نفسه، تبقى الأسرة في موضع المواجهة مع التحولات الاقتصادية العالمية، والتي أدت إلى زيادة الضغوط المالية على الأسر، مما أثر في قدرتها على توفير الاحتياجات الأساسية لكل فرد فيها، وهو ما قد يؤدي إلى ظهور حالات التفكك على مستوى الروابط الأسرية وكذا إلى إهمال الدعم النفسي المفترض توفيره لكل واحد من أفرادها. من جهة أخرى، جعلت التغيرات القيمية والثقافية والاجتماعية بعضَ الأسر تواجه صعوبة في التكيف مع المعايير الجديدة، حيث يمكن أن يؤدي التباين بين الأجيال في فهم القيم والمبادئ إلى صراعات داخل الأسرة. هذه الإشكاليات والتحديات الناتجة عن التغيرات السريعة التي شهدتها المجتمعات الحديثة، تستوجب اهتمام الباحثين الاجتماعيين بفهم طبيعة وحجم الأثر الذي تخلفه تلك التغيرات على النسق الأسري، بغرض الوصول إلى حلول مناسبة تخفف وطأتها.

من أبرز الإشكالات التي تواجه الباحثين الاجتماعيين عند خوضهم غمار البحث في موضوع الأسرة هو إشكال تعريفها بدقة، خاصة في ظل التحولات الاجتماعية المعاصرة التي عرفت تصورات جديدة لنسق الأسرة. إضافة إلى ذلك، يصعب على الباحثين تحديد الأدوار المنوطة بالأسرة، إذ يستوجب ذلك أخذ الخلفية الفكرية السائدة في المجتمع المدروس إبان فترة زمنية معينة بعين الاعتبار، خصوصا وأن الآراء تتضارب حول الوظائف الأساسية للأسرة بين مدارس علم الاجتماع وبين مختلف النماذج الاقتصادية بما في ذلك الماركسية والليبرالية وغيرها. في هذا الإطار، يبرز الاتجاه البنيوي الوظيفي في علم الاجتماع، والذي أدلى بدلوه في رسم صورة محددة عن مؤسسة الأسرة ومختلف مراحل حياتها والأدوار التي تقوم بها في علاقتها مع مختلف الأنساق المجتمعية الأخرى.

إن وضع تعريف دقيق لنسق "الأسرة" يُعَدّ خطوة ضرورية في طريق تقييم الوظائف التي تقوم بها الهياكل الأسرية. وقد تباينت التعريفات المتعلقة بالنسق الأسري وتطورت بتطور البنية المجتمعية في العديد من الدول، فكانت فيما مضى مرتبطة غالبًا بنموذج الأسرة المكونة من الزوجين والأطفال، والذي يختص فيه الرجل بدور المعيل في الوقت الذي تهتم فيه المرأة بشؤون المنزل. لكن مع مرور الزمن، بدأ هذا النموذج من التعريفات يتقادم بسبب تغير خصائص البنى المجتمعية في العديد من الدول، والتي عرفت انخفاضا في معدلات الزواج وارتفاعا في حالات الطلاق وفي أرقام الأسر أحادية الوالد، بل وظهرت في هذه المجتمعات ما بات يعرف بالأسر متعددة الوالدين Multi-parent families، والتي يتفق فيها أكثر من شخص بالغ على تربية الأطفال دون وجود علاقة بيولوجية بينهم بالضرورة.

هذه التغيرات الطارئة على التصور الكلاسيكي للأسرة تضع الباحثين أمام تحديات معقدة تخص الوضع القانوني والنفسي والاجتماعي لكل فرد في الأسرة، وهو الأمر الذي أدى إلى إعادة تشكيل التصور الخاص بالأسرة في العلوم الاجتماعية، فتعددت بذلك المقاربات التي تحدد الخصائص الجوهرية التي تتشكل بها الأسرة رسميا في المنظور الاجتماعي، وهي مقاربات يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- المقاربة التقليدية في تعريف الأسرة: تعتبر هذه المقاربة أن الأسرة قد تأسست بشكل رسمي بمجرد وقوع الزواج بين رجل وامرأة، وتمنح الأبوة تلقائيًا لزوج المرأة التي تنجب طفلًا. لكن مع زيادة أعداد الأطفال الذين يولدون خارج إطار الزواج، أصبحت هذه المقاربة أقل ملاءمة للتنزيل على العديد من الحالات الاجتماعية الاستثنائية.
- المقاربة الجينية أو البيولوجية: تعتبر هذه المقاربة الأسرة متأسسة بناء على الرابط البيولوجي الذي يجمع الطفل بوالديه، غير أنه يصعب تطبيقها على الأزواج الذين يعانون من العقم ويضطرون لتبني طفل أو أكثر. كما أنه يستحيل تنزيلها على حالات "استئجار الرحم" التي ينتقل فيها الطفل من الأم البيولوجية إلى الأم الحاضنة، أو على حالات الوالدين اللذين ينزع منهما حق حضانة الأطفال لسبب قانوني معين في بعض الدول.
- المقاربة الوظيفية: تركز هذه المقاربة على الدور الاجتماعي للوالدين، وتعتبر الأسرة قد تأسست بمجرد تقلد شخص معين مهمة القيام بدور الأب أو الأم تجاه الطفل رغم غياب الرابط البيولوجي بينهما، لتَدْخل بذلك الأسر متعددة الوالدين Multi-parent families تحت سقف هذه المقاربة.
- المقاربة النفسية: تركز هذه المقاربة على الرابط العاطفي بين الطفل والشخص البالغ، وتعتبر الأسرةَ قد نشأت بمجرد نشوء ذلك الرابط بينهما. ويتوسع مجال تطبيق هذه المقاربة في بعض الدول ليشمل الأسر التي تنشأ بمجرد وجود رابط عاطفي بين شخصين راشدين ولو كانا من نفس الجنس، وهو ما فتح باب النقاش بين مختلف التوجهات الفكرية حول مشروعية الزواج المثلي.

إن الذي ينبغي التنبه له في هذا المقام هو أن الخلفيات الثقافية لكل مجتمع تخلق وجهات نظر متباينة حول تطور الهياكل الأسرية، وتؤطر النقاش حول تعريف "الأسرة". هذا الأمر أدى ببعض الباحثين في علم الاجتماع إلى القول بضرورة تبني رؤية أوسع للأسرة، تشمل مختلف أشكال العلاقات والتكوينات الأسرية. في نفس الوقت، يبقى البعض الآخر من الباحثين متمسكا بتعريف الأسرة الكلاسيكي الذي يميل إلى تصويرها من منطلق الزواج والأبناء، استنادا إلى معتقدات دينية أو أخلاقية في غالب الأحيان. هذا الوضع يشكل في الوقت الحالي تحديا في علم الاجتماع الأسري، حيث يلزم إيجاد مستوى من التوازن بين الشكل التقليدي للأسرة وبين الاعتراف بالأشكال الجديدة من الأسر، وذلك بغية حماية حقوق ومصالح جميع أفراد الأسرة، لا سيما الأطفال.

في هذا السياق، تسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء على واحد من أوجه النظر المتعددة إلى نسق الأسرة، ألا وهو منظور الاتجاه البنائي الوظيفي الذي كان له إسهام في تعريف الأسرة ووصف بنيتها ودورها في المجتمع. وينبني منهج هذه الورقة على الإطار النظري للاتجاه المذكور في دراسته للأسرة، على اعتبار الأسرة نسقا اجتماعيا يتفاعل داخليًا من خلال العلاقات بين الأفراد، ويتفاعل خارجيًا كذلك مع الأنساق المجتمعية الأخرى.

تبدأ هذه الورقة باستعراض التعريفات المختلفة لمفهوم الأسرة من زوايا نظر متعددة، وتشمل هذه الزوايا البنية الاجتماعية والأدوار الوظيفية والعلاقات الداخلية التي تجمع بين أفراد الأسرة. يهدف هذا القسم إلى توضيح كيفية تطور مفهوم الأسرة من الروابط التقليدية القائمة على الدم والعشيرة إلى المفهوم الحديث الذي يتماشى مع المجتمعات الصناعية، وذلك من خلال استعراض مختلف التعريفات التي قدمها علماء الاجتماع أصحاب الاتجاه البنائي الوظيفي، والذين ركز كل واحد منهم على جانب معين من جوانب

الأسرة. يستعرض هذا القسم كذلك تصور بعض الأكاديميين العرب لمفهوم الأسرة، ثم يبين أنواع الأسر التي ينتمي إليها الفرد في آن واحد.

بعد ذلك، تتناول الورقة خصائص تصور الاتجاه البنيوي الوظيفي في دراسة الأسرة، وهو تصور ينبني على أساس التساند الوظيفي بين أفراد الأسرة الواحدة، وكذا بين الأسرة وباقي الأنساق الأخرى، رغم أنه من الأكاديميين من نبه إلى خطورة إفراط الأسرة في اتكالها على الأنساق المجتمعية الأخرى في تأدية الوظائف المنسوبة أصلا إلى الأسرة. ثم تشرع الورقة في تفصيل المراحل المتعاقبة التي تمر بها الأسرة وفق الإطار البنائي الوظيفي، بدءًا بمرحلة تكوينها ووصولا إلى مرحلة اندثارها، خصوصا في ظل التحولات البنيوية التي تتعرض لها بفعل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية. والهدف من هذا التحليل هو إظهار الكيفية التي تتكيف بها الأسرة في كل مرحلة من مراحل حياتها مع التغيرات المجتمعية، وذلك من خلال إعادة تشكيل أدوارها ووظائفها.

إضافة لما سبق، تحاول الورقة بيان الوظائف الأساسية المنوطة بمؤسسة الأسرة، كالتنشئة الاجتماعية والإنجاب والاستهلاك، وتَسعى إلى توضيح كيفية تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية - مثل الثورة الصناعية ودخول المرأة إلى سوق العمل - على بنية الأسرة ووظائفها، وذلك باعتماد أسلوب المقارنة بين الأدوار التقليدية للأسرة والأدوار التي أفرزتها التغيرات المجتمعية المعاصرة، رغم أن هذه التغيرات لا تعفي الأسرة من فقدان هويتها ووظائفها الأساسية.

تأتي هذه الورقة في ظل التحديات التي تواجه الباحثين الاجتماعيين في دراسة الأسرة بسبب تعقيد العلاقات الأسرية وتنوعها، فهُم يسعون إلى فهم كيفية تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على بنية الأسرة ووظائفها، محاولين تطوير استراتيجيات للتعامل مع المشاكل الأسرية وتعزيز دور الأسرة كعنصر أساسي في المجتمع. وهذا المجهود لا بد أن يتم انطلاقا من الرصيد الأكاديمي المتراكم والنماذج العلمية السابقة في علم الاجتماع والتي يمثل الاتجاه البنيوي الوظيفي أحدها، حيث يهدف هذا المقال إلى توضيح تصور هذا التوجه لمؤسسة الأسرة، بغية توفير الإطار النظري اللازم للانطلاق في مسيرة البحث عن الحلول اللازمة للمشاكل الأسرية.

١- التعريفات الإجرائية:

في مستهل هذه الورقة، من الجدير التعرفُ على المعاني الإجرائية لأهم مصطلحين يُكَوّنان عنوانها، ألا وهما "الأسرة" و"الاتجاه البنائي الوظيفي". والغرض من هذه التعريفات هو تحويل الأفكار النظرية المجردة إلى مصطلحات عملية وقابلة للملاحظة، وكذا تحديد كيفية قياسِ أو معالجةِ مفهوم أو متغير من قبيل "الأسرة"، حتى يصير واضحًا وقابلًا للقياس بناء على إطار نظري معين مثل "الاتجاه البنائي الوظيفي".

- **الأسرة**

يمكن تعريف الأسرة انطلاقا من التعريف الذي تبنته مؤسسة Mental Health America والمتخصصة في مجال الصحة النفسية في الولايات المتحدة الأمريكية. تُعرّف المؤسسة الأسرةَ بأنها "مجموعة أولية تضم أشخاصًا على صلة وثيقة ومتصلين وجهًا لوجه مع بعضهم البعض بشكل متكرر، ويتشاركون نفس المعايير (أي التوقعات حول كيفية تصرف الأفراد داخل المجموعة) ويتقاسمون تأثيرات مستدامة وواسعة النطاق". من هنا، يمكن القول إن هذا التعريف ينبني على ثلاثة أسس:

- لأفراد الأسرة تأثير كبير على بعضهم البعض بصفتهم أعضاء في نفس المجموعة الأولية.
- لكل أفراد الأسرة التزامات ومسؤوليات متبادلة تجاه بعضهم في المجموعة.
- كل أفراد الأسرة يعيشون معًا في مكان مشترك (Mental Health America, 2013).

- **الاتجاه البنيوي الوظيفي**

الاتجاه البنيوي الوظيفي هو مقاربة في علم الاجتماع هيمنت على الفكر الاجتماعي في منتصف القرن العشرين، وترتبط بشكل خاص بأعمال تالكوت بارسونز Talcott Parsons. يمكن تتبع جذور هذا الاتجاه في أعمال سابقة لعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، حيث كان إميل دوركايم Émile Durkheim من أبرز المنظرين لهذا الاتجاه.

تقوم نظرة هذا الاتجاه على فكرة أساسية مفادها أن المجتمع يحتاج إلى مستوى معين من التماسك الاجتماعي والتضامن والتكامل ليتمكن من العمل بشكل فعّال. من أهم المقدمات التي يستند إليها هذا الاتجاه هي أن الأنظمة الاجتماعية أنظمة تسعى للتوازن، وأن أي نظام اجتماعي له متطلبات واحتياجات معينة للحفاظ على النظام الاجتماعي واستمراريته. وهكذا، يتلخص دور عالم الاجتماع في تحديد الخصائص التي تمكّن هذه الأنظمة من الحفاظ على توازنها وتجنب الفوضى الاجتماعية، وفي تحديد الوظائف التي تحققها هذه الظواهر في سبيل بلوغ استقرار النظام الاجتماعي (Dew, 2014, pp. 1).

٢- مفهوم الأسرة في الاتجاه البنائي الوظيفي

لا ضير في البداية من العروج على تطور المعنى اللغوي للفظ الأسرة، سيما وأن معناه يتماشى مع الوظيفة والأدوار التي تؤديها الأسرة كخلية فاعلة وسط المجتمع، فالأسرة في اللغة مأخوذة من "الأسر" أي شدة الخلق؛ ويقال شد الله أسره، أي أحكم خلقه. والأسرة أهل الرجل وعشيرته، وَالْجَمَاعَة يربطها أَمر مُشْتَرك (المعجم الوسيط، ٢٠٠٤، ص ١٧). ويقال هذا الشيء لك بأسره أي كله، وجاؤوا بأسرهم، جميعهم، والأسرة الدرع الحصينة، وعَشِيرَةُ الرَّجُلِ وأَهل بَيْتِهِ (ابن منظور، ١٤١٤ هـ، ج٤، ص ١٩). وقد لخص معجم البستان المعاني اللغوية للأسرة حيث جاء فيه: "الأسرة بمعناها اللغوي مشتقة من فعل "أسر"، وهي مأخوذة من الأسر والشدة والقوة لأن كل عضو يشد عضوا ويقويه، وهي أيضا في اللغة تصدق على الدرع الحصينة، وعلى أهل الرجل وعشيرته وعلى الجماعة التي يربطها أمر مشترك. وهذه المعاني تلتقي كلها في معنى واحد وهو الارتباط" (البستاني، ١٩٩٢، ص ٦١٢). لكن هذه المعاني تطورت ليصير لفظ

"الأسرة" - الذي يعني في القواميس "أهل الرجل وعشيرته" - مستخدَمًا في الاستعمال الحديث للدلالة على الأسرة العصرية من الصنف النووي المعروف في المجتمعات الصناعية (شقرون، العدد ١٣، ص ٦٢).

من حيث الاصطلاح، تعددت طرق تعريف "الأسرة" لدى المتخصصين نظرًا لتعدد الجوانب القابلة للدراسة فيها. ومن هذه التعريفات ما تناول الجوانب الوظيفية والتكوينية للأسرة، حيث عرفت الموسوعة الفلسفية العربية الأسرة بأنها "وحدة اجتماعية تتسم بالسكنى المشتركة والتعاون الاقتصادي ووظيفة الإنجاب. وهي تحوي أفرادا راشدين من الجنسين يكون اثنان منهم على الأقل في علاقة جنسية معترف بها اجتماعيا (وهما الزوجان)، وواحد أو أكثر من الأطفال نتيجة الإنجاب أو التبني" (الموسوعة الفلسفية العربية، ١٩٨٦، ج١، ص ٦٥).

لو انتقلنا ناحية الاتجاه البنائي الوظيفي في علم الاجتماع، هنالك من نبه في تعريفه للأسرة على طبيعة الرابطة التي تجمع أفراد المجموعة الأسرية، حيث أشار "برجس" و"لوك" Burgess & Locke إلى كون الأسرة "مجموعة من الأفراد الذين يرتبطون برباط الزواج والدم مُكَوّنين مسكنا واحدا، متفاعلين ومتصلين مع بعضهم البعض في أدوارهم الاجتماعية الخاصة وفيما يتعلق بدورهم كزوج وزوجة، وكأب وأم، وكابن وابنة، وكأخ وأخت، مُكوّنين ثقافة مشتركة ومحتفظين بها " (Burgess & Locke, 1953, pp. 7-8).

ومن اللافت للنظر أن "بورجس" و"لوك" Burgess & Locke أشارا بعد تعريفهما للأسرة إلى التحول الذي اعترى طبيعة الرابطة التي تجمع أفراد الأسرة، والذي حول الأسرة من مؤسسة إلى رفقة. والمقصود لديهما بالأسرة المؤسساتية تلك الأسرة التي تبقى وحدتها رهينة بالضغط المجتمعي الذي يمارس على أعضائها. أما الأسرة في وضعها الجديد الذي صارت فيه رفقةً فهي الأسرة التي تتبلور وحدتها انطلاقا من المحبة المتبادلة والرابطة الحميمية" (Burgess & Locke, 1953, pp. 22).

من جهة أخرى، جمع بوجاردس Bogardus في تعريفه للأسرة بين بنيتها ووظيفتها والرابطة التي تجمع أفرادها حيث قال: "الأسرة هي مجموعة اجتماعية صغيرة تتشكل عادة من أب وأم وطفل أو أكثر، يتم فيها تقاسم العاطفة والمسؤولية بشكل منصف، وتتم فيها تنشئة الأطفال ليصبحوا أشخاصًا متحكمين في أنفسهم وذوي دوافع اجتماعية" (Bogardus, 1950, pp. 57). واتبع فهد الناصر في تعريفه للأسرة نفس النهج حيث قال: "الأسرة تنظيم اجتماعي أساسي في المجتمع يتكون من رجل وامرأة أو أكثر بينهم علاقة جنسية يقرها المجتمع، ينتج عنها إنجاب أطفال يشتركون معا، ويقيمون في مسكن واحد، وتوجد بينهم علاقات اجتماعية واقتصادية، وعليهم حقوق وواجبات تُسْتَمَد من قيم المجتمع وتقاليده" (الناصر، ١٩٩٧، ص ١٠٧).

وهنالك من عرف الأسرة على ضوء الوظيفة التي تمارسها إزاء تنظيم العلاقات الجنسية التي كانت مباحة وشيوعية لدى العديد من المجتمعات البدائية، كما فعل كوران ثيربورن Göran Therborn حيث قال: "الأسرة حصن في ميادين حروب القوة والجنس، تضع قيودا للحرية المطلقة من خلال وضعها لحدود بين الأعضاء وغير الأعضاء، وتحدد الحقوق والواجبات للتجارة الحرة والصراع الأبدي ... وهي تنظِّم

العلاقات الجنسية، مُحدِّدةً من يمكنه ومن يجب عليه ومن لا يجب عليه إقامة علاقة جنسية ومع من يمكنه إقامتها" (Therborn, 2004, pp. 1).

من الأكاديميين الناطقين بالعربية من عبر عن معنى مصطلح الأسرة بمصطلح "العائلة" إبان نقله لتعاريف الباحثين الأجانب في ميدان الأسرة، فقد ساق جعفر عبد الأمير ياسين نفس التعاريف السابقة لـ "بوجاردس" (Bogardus, 1950, pp. 57) و"بورجس" و "لوك" (Burgess & Locke, 1953, pp. 7-8)، لكنه استعمل كلمة "العائلة" (ياسين، ١٩٨١، ص ١٣-١٤) عوض كلمة "الأسرة" التي استعملها الدكتور عبد اللطيف مصلح إبان نقله للتعاريف نفسها (مصلح، ٢٠٠٤، ص ٣٧). أما مأمون طربيه، فقد ساق تعريف السوسيولوجي البريطاني انطوني غدنز Anthony Giddens للعائلة (طربيه، ٢٠١٢، ص ٧)، حيث ميز هذا التعريف "العائلة" عن غيرها من المفاهيم المتصلة بها كالقرابة والزواج قائلا: "العائلة هي مجموع الأفراد المرتبطين مباشرة بصلات قرابة، والتي يتولى أعضاؤها البالغون مسؤوليات تربية الأطفال" (Giddens, 2006, pp. 206). ونظرا للتشابه الملحوظ بين مضامين التعريفات التي سبق ذكرها، يُعتقد أن يكون السبب في استعمال كلمة "الأسرة" تارة وكلمة "العائلة" تارة أخرى راجعا إلى الاختلاف في ترجمة كلمة Family، أو إلى كون الباحثين الأجانب يستخدمون كلمة Family أحيانا وكلمة Household أحيانا أخرى للتعبير عن معنى الأسرة، وهو الأمر يدعو إلى التقيد بلفظ "الأسرة" في أطوار هذا المقال تجنبا للخلط المصطلحي.

بِغَضّ النظر عن هذا الفرق في الاصطلاح، مهما كان مركز الشخص في مجتمعه أو في عائلته، فإنه يكون عضوا في نوعين من الأسر. يسمى النوع الأول بالأسرة التوجيهية Family of orientation وهي الأسرة التي يتربى فيها، وتتكون من الوالدين والإخوة والأخوات. أما النوع الثاني فيدعى بأسرة التناسل Family of procreation وهي الأسرة التي ينجب فيها أبناءه وتتكون من زوجته وأبنائه (Nimkoff, 1965, pp. 21).

وعلى العموم، خلصت Patricia Noller و Mary Anne Fitzpatrick إلى أن التعاريف التي قاربت معنى الأسرة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: فهنالك الصنف الأول من التعاريف الذي يعرف الأسرة من ناحيتها البنيوية من خلال بيان الأعضاء الذين تتكون منهم كل أسرة، وهنالك الصنف الثاني من التعاريف الذي يعرف الأسرة من ناحيتها الوظيفية، شارحا الوظائف والخدمات التي يُفترض بالأسرة أن تقدمها سواء على مستواها الداخلي أو الخارجي. بعد ذلك يأتي الصنف الثالث من التعاريف الذي يركز في تعريفه للأسرة على المعاملات بين أفراد الأسرة وما ينتج عنها من روابط نفسية وأحاسيس وتجارب أسرية (Noller & Fitzpatrick, 1993, pp. 2-8).

إذا كانت التعاريف المتداولة للأسرة تنظر إليها من زوايا نظر مختلفة، فإنها تبقى غير جامعة ولا مانعة حسب قول د. محمد ابراهيمي، إذ التعريف الجامع يتوقف على النظر إلى الأسرة باعتبارها مؤسسة عالمية، وهو ما لا تتفق حوله الآراء - حسب قوله -. وفي محاولة منه لإيجاد تعريف يجمع بين مختلف وجهات نظر المدارس التي تناولت موضوع الأسرة بالدراسة، دون إغفال الحمولة اللغوية والقيمية والأخلاقية للمصطلح، عَرّف الأسرة بكونها "جماعة تُؤلف بين أفرادها روابط الدم والقيم والمصالح

المشتركة، ومن خلالها تتم عملية التكاثر والتنشئة والتربية ونقل القيم للأجيال القادمة" (ابراهيمي، ٢٠١٥، ص ٣٦).

٣- خصائص الاتجاه البنائي الوظيفي في دراسة الأسرة

على الرغم من الأهمية التي تكتسيها الأسرة في المجتمع، إلا أن الاهتمام بدراستها لم يبدأ إلا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، على يد علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الآثار الذين اهتموا بدراسة الأسرة في الثقافات البدائية وفي الحضارات القديمة. ومنذ ذلك الوقت، بدأت دراسات الأسرة تحتل مكانة مهمة في العلوم الاجتماعية، حيث أثار كتاب ادوارد وسترمارك Westermarck عن "تاريخ الزواج الإنساني" اهتماما كبيرا باعتباره مدخلا مهما لدراسة الأسرة (الخولي، ١٩٨٤، ص ٩).

وعلى الرغم من أن الاتجاهين الوظيفي والصراعي في علم الاجتماع أسهما في دراسة موضوع الأسرة، إلا أن النظرية الوظيفية تعتبر من أكثر النظريات انتشارا في دراسة هذا الموضوع، حيث إن هذا الاتجاه يرتكز في دراسة القضايا الاجتماعية على المسلمات الآتي ذكرها:

- كل مجتمع ينظر إليه على أنه كل
- كل جزء في النسق يتأثر بالأجزاء الأخرى، لذلك فإن من شأن التغير في أحد الأجزاء أن يحدث تغيرات في الأجزاء الأخرى
- النسق في حالة من التوازن الدينامي المستمر، لذلك فإن التغير يحدث في حدود معينة (الخشاب، ١٩٨٢، ص ١٣).

وتركز النظرية الوظيفية في دراستها للأسرة على ثلاثة أنواع من الوظائف:

- وظائف الأسرة بالنسبة للمجتمع
- وظائف الأنساق الفرعية داخل الأسرة بالنسبة للأسرة ككل أو بالنسبة لبعضها البعض
- وظائف الأسرة بالنسبة لأفرادها باعتبارهم أعضاء فيها (الخشاب، ١٩٨٢، ص ١٥-١٦)

وبذلك يبدو أن النظرية الوظيفية تسعى إلى إثبات وجود الأسرة عن طريق إبراز وظائفها الاجتماعية. فالقول بأن مؤسسة ما تنجز العديد من الوظائف يعني أن لهذه الوظائف تأثيرات على المؤسسات الاجتماعية الأخرى التي تُكوّن المجتمع (الخشاب، ١٩٨٢، ص ١٥). فعلى المستوى الداخلي للشأن الأسري، ينصب تركيز النظرية الوظيفية على الجانب الوظيفي للأجزاء التي يتكون منها النسق الأسري في ارتباطها مع بعضها البعض عن طريق التفاعل والتساند الوظيفي، مع الاهتمام بكل جزء وعنصر في النسق باعتباره مؤديا لوظيفة معينة في النسق الكلي أو معوقا له. كما أن تركيزها ينصب على تناول العلاقات التي تربط بين أجزاء هذا النسق والعمليات الداخلية التي تحدث في إطارها (Hill & Hansen, 1960, pp. 303-304).

وعلى المستوى الخارجي لمؤسسة الأسرة، تنبني نظرة الاتجاه الوظيفي إلى الأسرة وإلى علاقتها الوظيفية بالأنساق المجتمعية الأخرى على الأساس الذي اصطلح عليه لدى علماء الاجتماع بالتساند الوظيفي أو ما سماه دوركايم Durkheim بتقسيم العمل، حيث فَوّضت الأسرة بعضا من وظائفها لمؤسسات وأنساق مجتمعية أخرى. يقول دوركايم Durkheim: "وليس تاريخ الأسرة من أصولها إلا حركة متواصلة من التميز، انفصلت خلالها بالتدرج هذه الوظائف المختلفة التي كانت من قبل ممتزجة ومختلطة بعضها ببعض، وتكونت كُلٌّ على حدة، وتوزعت بين الأقرباء تبعا للجنس وللفترة الزمنية ولما بين الأقرباء من علاقات، بحيث جعلت من كل واحد منهم موظفا خاصا في المجتمع" (دوركايم، ١٩٨٩، ص ١٤٤).

لكن هنالك من يرى أن التساند الوظيفي قد دفع مؤسسة الأسرة إلى وضعٍ تعجز فيه عن القيام بوظائفها التقليدية دون اللجوء إلى مؤسسات مجتمعية أخرى، معتبرين أن فكرة تقسيم العمل والتساند الوظيفي ساهمت في إغراق الأسرة في متطلبات الحياة المادية للمجتمع، وهو الشيء الذي أصبح معه عيش الأسرة على دخل فرد واحد أمرا مستحيلا. وبخروج المرأة إلى ميدان العمل، صار المجتمع مسؤولاً عن رعاية الأطفال في مراكز الحضانة والمؤسسات التربوية، رغم الغياب الملحوظ لقيم الرحمة والمحبة والحنان في خدماتها المقدمة. ولا يبعد أن يكون نفس النقص حاصلا لدى المؤسسات المكلفة بالعجائز (ابراهيمي، ٢٠١٥، ص ٨٠-٨١).

تقول د. هبة رؤوف عزت في نفس السياق: "أضحت الأسرة تعتمد على مؤسسات عديدة، وسرعان ما وجدت الأسرة نفسها متهمة بتكريس نزعة الفردية والرومانسية غير الواقعية وضيق الأفق، مقابل قيمة التعاون والجماعية التي يجب أن تغرسها والتي يجب أن توفرها المؤسسات الاجتماعية الأخرى. ثم امتد الاتهام إلى الجزم بأنها غير قادرة على توفير الرعاية الثقافية والصحية والنفسية للطفل، وانتهى الأمر بتقرير أنها "غير صالحة أساسا"، ومن هنا الدعوى الصريحة إلى ممارسة الدولة لهذا الدور الأبوي ونقل وظائف الأسرة بالكامل للمؤسسات المتخصصة" (السعداوي ورؤوف عزت، ٢٠٠٤، ص ١٧١).

والمغزى من الإشارة إلى الاتكال الاجتماعي المفرط الذي قد تتطبع به الأسرة هو التحذير من الوقوع في الانسلاخ التام للأسرة - وللمرأة تَبعاً - من وظائفها، والذي قد يؤدي إلى الوقوع في منزلق الاتجاه الماركسي الذي شجع على خروج المرأة إلى ميدان العمل، وعلى تفويضها مهامها الأسرية إلى مؤسسات أخرى. وهو اتجاه يجعل بناء الدولة القوية مستحيلا إذا لم يتم إدماج مختلف أفراد الأسرة في الاقتصاد العام للمجتمع الاشتراكي، عبر تجاوز الأسرة وقيودها وعلاقاتها بما في ذلك المرأة. فكان مما يفتخر به أصحاب هذا الاتجاه قضاؤُهم على الأسرة وتسليم أدوارها ووظائفها إلى الوسائط والمؤسسات البديلة التي حددها لنين Lenin في "المطاعم الجماعية ودور الحضانة"، معتبرا إياها "الوسائط اليومية التي لا تفترض شيئا من الأبهة والتفخيم والمهابة، والتي من شأنها واقعيا أن تحرر المرأة، وأن تقلص واقعيا عدم المساواة بينها وبين الرجل، وأن تستجيب لدورها في الإنتاج الاجتماعي والحياة العامة" (طرابيشي، ١٩٧٧، ص ١٢٧).

وقد أكد لنين Lenin هذا الأمر بقوله: "إن المرأة لا تزال أَمَة البيت، بالرغم من جميع القوانين التحررية، إذ إن الاقتصاد المنزلي الصغير لا يزال يثقل كاهلها ويخنقها ويبلدها ويذلها، إذ يقيدها في المطبخ وغرفة الأولاد، وإذ يرغمها على هدر قواها في مهام غير منتجة إلى حد رهيب، مهام صغيرة مثيرة للأعصاب، مخبلة ومرهقة"، بل ويعتبر لنين Lenin أن "تحرر المرأة الحقيقي والشيوعية الحقيقية لا يبدآن إلا يومَ يبدأ النضال الجماهيري، بقيادة البروليتاريا الممسكة بزمام السلطة، ضد ذلك الاقتصاد المنزلي الصغير، أو بتعبير أدق عند تحويله بصورة مكثفة إلى اقتصاد اشتراكي كبير" (طرابيشي، ١٩٧٧، ص ٩٦).

٤- مراحل حياة الأسرة وتحولها في الاتجاه البنيوي الوظيفي

لعلماء الأنثروبولوجيا إسهامات عديدة في دراسة الأشكال البدائية للأسرة، والمراحل التي مرت منها تلك المؤسسة الاجتماعية حتى استقامت صورتها على الشكل الذي نعرفه بها اليوم. وقد حدد الأنثروبولوجي لويس مورغن Morgan تلك المراحل في ثلاث محطات مهمة يمكن تلخيص خصائصها فيما يلي:

١. حين كانت الملكية جماعية والعلاقات بين أبناء القبيلة الواحدة تتصف بالمساواة، عُرف خلالها الزواج الجمعي، حيث كان يتشارك الجميع أدوارا لجهة الأمومة والأبوة والبنوة.
٢. حين انضبطت العلاقات المعروفة سابقا مع ما يعرف بالعائلة الثنائية، وأصبحت العلاقات الجنسية ممنوعة بين المحارم والمقربين بالدم.
٣. حين انتظمت علاقة الحياة الأسرية بين الرجل والمرأة بموجب عقد وتعاهد أمام جموع الناس (Morgan, 1907, pp. 383-468).

فيما يخص الأسرة بشكلها الحديث، قام "يونغ" Young و "ويلموت" Willmott على إثر دراستهما الاجتماعية لعائلات منطقة Bethnal Green (Young & Willmott, 1957) في شرق لندن بتحديد الأطوار التي تمر منها الأسرة في سيرورة حياتها. ثم اعتمد روسر Rosser وهاريس Harris نفس النموذج إبان دراستهما الاجتماعية لمنطقة سوانزي Swansea، وهو نموذج يتفادى تصنيف الأسر إلى أصناف، لأن أصناف الأسر ما هي إلا مراحل في سيرورة تطور الأسرة حسب منظورهم. ويتأسس هذا التصور الخاص بأطوار حياة الأسرة على مقدمة مفادها أن مرحلة نشوء الأسرة بمعالمها الواضحة يبتدئ على إثر خطوة الزواج وصولا إلى ولادة أول مولود، وتستمر الأسرة في التمدد بفضل التوالد حتى يصل الأطفال إلى مرحلة البلوغ والرشد وتصل القدرة على التوالد إلى منتهاها. بعد ذلك تبدأ مرحلة أفول الأسرة عندما يشرع الأطفال في مغادرة عش الأسرة ليُكَوّنوا مجموعات أسرية مستقلة، ثم تندثر الأسرة بوفاة أحد الزوجين المؤسسين للأسرة أو بوفاتهما معا. وهكذا يمكن تلخيص مراحل تطور الأسرة كما أسس لها "يونغ" Young و "ويلموت" Willmott في المراحل الأربعة الموضحة في الجدول التالي (Rosser & Harris, 1965, pp. 164-165):

المرحلة الأسرية	خصائصها
مرحلة تكوين الأسرة Home-making	تبتدئ من الزواج وصولا إلى ولادة أول مولود
مرحلة التوالد Procreation	تبتدئ من ولادة أول مولود إلى حين زواجه
مرحلة التفرق Dispersion	تبتدئ من زواج أول مولود إلى زواج آخر مولود
المرحلة النهائية Final	تبتدئ من زواج آخر مولود إلى وفاة الزوجين الأولين

لكل مرحلة من هذه المراحل خصائص معينة على مستوى تكوين الأسرة، وعلى مستوى حركيتها ومشاركتها في الحياة الاجتماعية للوسط الذي تعتبر نفسها جزءا منه. فعلى سبيل المثال، تتميز المرحلة الأولى للأسرة لدى الأشخاص حديثي العهد بالزواج بكونها مرحلة حصول مجموعة من التعديلات والتفاهمات على مستوى العلاقة بين الزوجين، خصوصا وأن كليهما يكون بمثابة ضيف جديد على عشيرة أخرى وأقارب آخرين (Rosser & Harris, 1965, pp. 166). والمقام هنا لا يتسع للعروج على خصائص كل مرحلة من المراحل المذكورة، لكن تجدر الإشارة إلى إلزامية التنبه إلى المرحلة التي تمر منها الأسرة عند القيام ببحث ميداني في إطار دراسة اجتماعية معينة، حيث إن نتائج الأبحاث الميدانية تتغير حتما بتغير أحوال الفئة المستهدفة وتغير تموقع الأفراد في سلم تطور الأسرة.

صحيح أن هنالك خروجا عن هذا النمط السابق لتطور الأسرة لدى العديد من العائلات. فهنالك أشخاص لا يقدمون على الزواج ولا يلِجُون بذلك عملية تكوين الأسرة من أساسها، وهنالك من يتزوج دون أن يرزق بأطفال فيبقى حبيس المرحلة الأولى من مراحل تطور الأسرة لفترة ليست باليسيرة. وهنالك مظاهر أخرى للخروج عن هذا النمط السابق تتجلى في أمثلة من قبيل وفاة أحد الزوجين في وقت مبكر، أو تطليق أحدهما للآخر في مرحلة معينة، أو بقاء المرأة دون زواج في بيت أبويها المريضين لما تستدعيه حاجة الاعتناء بهما، إلى غير ذلك من الحالات التي لا تمثل إلا النزر اليسير مقارنة مع النمط الأسري السائد في المجتمع البشري.

في العقود الأخيرة، ظهر تصور جديد لنظام الأسرة جعل منها نظاما متحولا وقابلا للتطور تحت ضغط المؤثرات الاجتماعية الجديدة المتمثلة في التطور العلمي والاقتصادي والثقافي العابر للقارات. والسبب في ذلك هو أن التحول الاجتماعي يؤثر بأشكال مختلفة على الأسر وعلى الأفراد داخل الأسر في مراحل مختلفة من دورة الحياة (Nissel & Bonnerjea, 1982, pp. 95). صحيح أن الظروف الاجتماعية التي يعيشها الإنسان اليوم تطورت واختلفت عما كانت عليه في الماضي، ومن شأن هذا التطور أن يؤثر على المستوى الوظيفي لكل فرد من أفراد الأسرة، فبعد أن كان الأطفال يساعدون آباءهم في الماضي في زراعة الأرض والأعمال اليدوية المتنوعة، صار من اللازم عليهم الآن التوجه إلى مقاعد الدراسة، وكذا هو الشأن بالنسبة للمرأة التي صار بمقدورها الخروج إلى العمل في مؤسسات المجتمع الأخرى.

لكن التوجه السائد حاليًا بات يقبل بمسلمة التغير الحتمي في مؤسسة الأسرة، بل ويشدد على التغير الحاصل على مستواها البنيوي، حيث أشار الباحثان The Rapoports - كما يطلق عليهما - في سياق حديثهما عن المجتمع البريطاني إلى كونه في حالة انتقال من مجتمع يعتمد نمطا واحدا سائدا للحياة الأسرية، إلى مجتمع جعل اتباع الأنماط الأسرية الجديدة مشروعا بل ومرغوبا فيه أحيانا. يقول الباحثان: "كانت الأسر ولا تزال أكثر الوحدات الاجتماعية استدامة لدينا. إن الوحدات الأسرية، التي تحولت من الصيد والتجمعات البشرية وصولا إلى أعقد دولة حديثة، كانت ولا تزال تتأقلم بل وتؤثر في مجرى تطور أجزاء

أخرى من المجتمع" (Rapoport, Fogarty & Rapoport, 1982, pp. 475). وهذا التوجه هو الذي فتح الباب حاليا أمام الدعوة إلى قبول الأشكال الأسرية الجديدة من قبيل الأسر ذات الزواج المثلي والعلاقات الرضائية بين الرجل والمرأة إلخ...

في مقابل هذا الاتجاه ترتفع الأصوات التي لا تستسيغ ترك منظومة الأسرة ترتمي في أحضان التطور المجتمعي الحاصل في العالم اليوم، حيث إنها تبنت موقفا مضادا للأشكال الجديدة للأسرة، بل وما فتئت تتحدث عن مفهوم "العصر الذهبي" الذي عاشته منظومة الأسرة في شكلها التقليدي على اعتباره النمط الأسري الأمثل والأوحد الذي دأبت البشرية على اتباعه لمدة قرون خلت. ومن الذين تبنوا هذه النظرة Gathorne-Hardy الذي يعتقد بوجود عصر ذهبي عاشته الأسرة في الماضي، حيث كان المجتمع هادئا وتقليديا ومستقرا وحيث كان الزواج مستقرا وطويل الأمد (Gathorne-Hardy, 1981, pp. 285). ويلخص أصحاب هذا التوجه خصائص الأسرة الغربية التقليدية في ثلاثة أسس هي الزوجة الواحدة ورب الأسرة الذي يقوم بتحمل مسؤولياتها والصغار الذين يطيعون ويحترمون من هم أكبر منهم، وهذه الأسس صارت في نظرهم في طريق الزوال اليوم، بل وصارت تُجابَه من قبل الأسرة نفسها (James & Wilson, 2002, pp. 5).

٥- أدوار الأسرة ووظائفها في الاتجاه البنيوي الوظيفي

إن أحوال المجتمع تتأثر إلى حد كبير بأحوال الأسر التي يتألف منها، فاستقراره وتوطيد أركانه يعتمد على قيام الأسر بوظائفها على نهج سليم، واتباع أفضل الطرق نفعا للوصول إلى أهدافها، فإذا اضطربت أحوال الأسر اضطربت أحوال المجتمع، واختل توازنه وساء نظامه بما يسوده من مظاهر السلوك المنحرف (ابراهيم، ٢٠٠٩، ص ٤). وقد أدى التحول الحاصل على المستوى الوظيفي للأسرة إلى تضارب بين الباحثين في تعداد الوظائف المسندة إليها أو التي أسندت إلى مؤسسات المجتمع الأخرى. فقد حدد Ogburn سبع وظائف أساسية تقوم بها الأسرة سواء على مستواها الداخلي أو تجاه أنساق المجتمع الأخرى، حيث لخصها في:

١- الإنتاج الاقتصادي والمادي والخدمات الأساسية

٢- إعطاء الفرد مكانة اجتماعية

٣- تربية الصغار

٤- تنمية الاتجاه الديني

٥- الحماية

٦- تجديد النشاط والترفيه

٧- الحب (Ogburn, 1938, pp. 139)

وهنالك من أضاف أدوارا أخرى للأسرة ذات النمط التقليدي، من قبيل تحقيق إشباعات الفرد، وتحقيق إنجازات المجتمع، والوظيفة الاقتصادية، والوظيفة النفسية، وتنظيم السلوك الجنسي (الإنجاب)، وإعالة الأطفال وتربيتهم، أي أن الأسرة الكلاسيكية كانت هيئة اقتصادية وتشريعية وتنفيذية وقضائية ودينية وتربوية في آن واحد. لكن عندما تعقدت الحياة وظهر التخصص وتقسيم العمل، أخذت أجهزة المجتمع تنتزع وظائف الأسرة الواحدة بعد الأخرى، وأبقت لها الوظيفة الجنسية ووظيفة تربية الناشئين (ياسين، ١٩٨١، ص ١٨). رغم هذا الاختلاف في تعداد وظائف الأسرة، لا بد في هذا الموضع من عرض أهم الوظائف التي أجمع جل الباحثين على كونها ما فتئت تُنجَز من طرف الأسرة إلى يومنا هذا والتي ترددت في العديد من الدراسات.

- **الخصوبة والإنجاب**

رغم كون الأسرة قد تخلت عن مجموعة من الوظائف لصالح مؤسسات أخرى، يتفق معظم علماء علم الاجتماع على أن تزويد المجتمع بأعضاء جدد يعتبر أهم وظائف الأسرة (ابراهيمي، ٢٠١٥، ص ٧٦). ووظيفة الإنجاب لا تكاد تكون بمعزل عن وظيفة الأسرة في ضمان استمرار المجتمع ودوامه، فعندما يتم تكميلها بوظيفة التنشئة وغيرها مما يأتي بعدُ من الوظائف، يحصل الاستقرار المجتمعي، وبانعدام تلك الوظائف التكميلية الأخرى يقع الاختلال في البناء المجتمعي. فإذا كان الإنجاب كفيلا بتزويد المجتمع بحاجته من العنصر البشري، فإن التنشئة آلية تنقل إلى العنصر البشري الجديد قيم الجيل القديم فتجعله يتوافق مع متطلبات المجتمع وثقافته (ابراهيمي، ٢٠١٥، ص ٧٧).

أما الاتجاه الماركسي فيحصر وظيفة الإنجاب في حدود إنتاج الأطفال فقط باعتبارهم قوى إنتاج أو وسائل إنتاج تدعم أسس البناء الاشتراكي العام، وتأسس لدعائم التحرر والتنمية في المجتمع، وتساهم في إعادة إنتاج القوى العاملة شريطة بقاء المجتمع مرتبطا بالأسس الموجهة للماركسية ومتحررا من كل العادات والقيم التقليدية، ومنخرطا في عملية التغيير والنضال بتربية أفراده على قيم التحرر والثورة. لذلك فالاتجاه الماركسي لم يعترف للأسرة إلا بهذه القيمة الوحيدة للأسرة التي تجعل منها مصنعا صغيرا يزود المجتمع باحتياجاته من الموارد البشرية التي تساهم في الدورة الاقتصادية في المجتمع وتحافظ على فاعليته وإنتاجيته، دون أن يرقى هذا الدور إلى الأبعاد الإنسانية التي يحتلها الأبناء أو الآباء في مؤسسة الأسرة وطبيعة العلاقات التي ينبغي أن تسود بينهم (ابراهيمي، ٢٠١٥، ص ٩٨-٩٩).

- **التنشئة الاجتماعية**

من المعلوم أن الأسرة والمجتمع صنوان متلازمان في الأهمية والدور، إذ لا وجود لمجتمع دون أسر، ولا وجود لأسرة بدون مجتمع بشري، فالأسرة هي الوسيط الفعلي بين الفرد ومحيطه الاجتماعي، إذ تُسند إليها مهمة تلقين الأفراد الجدد ثقافة المجتمع الذي سيعيشون فيه (طربيه، ٢٠١٢، ص ٧). ولا تتأتى أهمية الأسرة من كونها إحدى مؤسسات المجتمع المعنية بإنجاب الأفراد وحسب، وإنما باعتبارها إحدى العوامل الأساسية في بناء الكيان التربوي وإيجاد عملية التطبيع الاجتماعي للأفراد، وإكسابهم العادات التي تبقى ملازمة لهم طوال حياتهم لما لها من أثر في تكوين النمو الفردي وبناء الشخصية (طربيه، ٢٠١٢،

ص ١٣)، ويرجع ذلك إلى كونها الجماعة الوحيدة التي تتفاعل مع الطفل لفترة طويلة من الزمن، خصوصا في المراحل الأساسية من حياته ونموه (خوج وعبد السلام، ٢٠٠٢، ص ١٠).

فعملية التنشئة تسهم في الانتقال الثقافي من جيل إلى آخر، وكذلك في تعليم اللغة وطرق التعامل وتنظيم السلوك مع الآخرين من خلال زرع بعض القيم والاتجاهات. ولها يرجع الفضل في تعلم الإنسان لأصول الاجتماع وقواعد الآداب والأخلاق، والتي تمنح الأفراد الكيفية السليمة للتكيف الاجتماعي وتكوين العلاقات الاجتماعية من خلال ما يتعلمه عن أشكال التفاعل، على النحو الذي يتوافق مع قيم المجتمع ومثله ومعاييره، وذلك بغية الحفاظ على البناء الاجتماعي والتماسك والانسجام داخل المجتمع. وهي عملية تستند إلى مرجع فكري موجه وضابط له آلياته وأهدافه (ابراهيمي، ٢٠١٥، ص ٧٤ / طربيه، ٢٠١٢، ص ١٣-١٥ / خوج وعبد السلام، ٢٠٠٢، ص ١٠).

فالتنشئة عملية تربية وتعليم، وتكوين وتأهيل، تمكن الفرد من مجموعة من القيم والمعايير والمهارات، وتحول الفرد من عالة يعتمد على غيره، وأداة للاستهلاك فحسب، إلى شخص ناضج مسؤول عن نفسه وفي مجتمعه، فاعل في محيطه، قادر على تنمية المجتمع والمساهمة في نشاطه. كما أنها السبب في حفظ كثير من الحرف والصناعات التي يتوارثها الأبناء عن آبائهم. من جهة أخرى، الأسرة مسؤولة عن نشأة أطفالها نشأة سليمة بعيدة عن العنف والكراهية، فقد تبين من دراسات علم النفس أن أشد العقد خطورة وأكثرها تمهيدا للاضطرابات الشخصية هي التي تكون في مرحلة الطفولة الباكرة. وهي مسؤولة عن مراقبة الأبناء ومتابعتهم دائما في مسار حياتهم اليومية سيما في إبعادهم عن سبل الانحراف (ابراهيمي، ٢٠١٥، ص ٧٤ / طربيه، ٢٠١٢، ص ١٣-١٤).

وتتم التنشئة في إطار من التفاعل الجمعي، والتكامل بين أنساق المجتمع المختلفة، وهي عملية مستمرة وديناميكية، لتقوم بعد ذلك المؤسسات والجماعات الثانوية المختلفة التي يتفاعل معها الفرد في مختلف مراحل حياته بدور المكمل أو المغير لبعض القيم التي اكتسبها الفرد في أسرته (ابراهيمي، ٢٠١٥، ص ٧٤). فمن خلال دور الأسرة في حفظ النسل والإنجاب والتنشئة الاجتماعية وتعليم الأطفال عددا من القيم من قبيل الحب والكره والإيثار والغيرة والتعاون والتنافس واحترام الملكية الفردية والجماعية وغيرها، تصبح مؤسسة الأسرة محضنا اجتماعيا يقوم بتثقيف الأطفال اجتماعيا بمحاذاة مؤسسات أخرى كالمدرسة والدولة إلخ... فمؤسسات الدولة لا يمكن أن تقوم بواجبها في مجال الرعاية الاجتماعية إلا عن طريق الأسرة والتعاون معها. فغالبا ما تفشل المدرسة عندما تفشل الأسرة فيكون عمل المدرسة بعد ذلك عملية رتق وترقيع (راجح، ١٩٤٢، ص ٣٢٣).

- **الاستهلاك**

وظيفة الاستهلاك لا تقل أهمية بأي صورة عن وظيفة الإنتاج من حيث حاجة المجتمع الملحة إلى من يستهلك البضائع التي ينتجها. فبعد أن تخلت الأسرة عن مجموعة من الوظائف المتمثلة في الإنتاج الغذائي والصناعي، وتأسيس الشرائع في المجتمع، وتنفيذها جنبا إلى جنب مع باقي الأسر والقبائل، استقلت في نهاية المطاف بوظيفة محورية تتمثل في استهلاك ما تنتجه هذه المؤسسات الإنتاجية والتشريعية الحالية من سلع وأفكار ومناهج في التربية والتوجيه والتنشئة (ابراهيمي، ٢٠١٥، ص ٧٥).

- **توفير المرجعية والسند**

تعتبر الأسرة المرجع الأساسي للدفاع عن حقوق الأفراد وحمايتهم خلال الأزمات واللحظات العصيبة (طربيه، ٢٠١٢، ص ٢٤)، كما أنها مسؤولة عن تحديد المركز الاجتماعي للفرد، وإن كان هذا الدور تضاءل الآن حيث أصبح بإمكان الفرد أن يحدد مركزه الاجتماعي لا بانتمائه إلى هذه الأسرة أو تلك، بل بجدارته في العلوم وبانتمائه إلى جماعات أخرى غير الأسرة (الحزب السياسي، التنظيم الديني) (طربيه، ٢٠١٢، ص ٢٤).

٦- التحول البنيوي والوظيفي للأسرة

كانت الأسرة فيما سبق تلك المؤسسة التي تعمل على إنتاج الأولاد وتَشْتغل غالب وقتها في العمل الزراعي أو الحرف اليدوية. وكان الزواج المبكر والإنجاب ضرورة لاستمرارية وجود الأسرة ونشاطها الاقتصادي. لكن هذا النمط شهد تغيرا بسبب العديد من المتغيرات. فالتبدل الذي شهده نمط الاستهلاك لدى الأسر زاد من مستوى طلب الأسرة للكماليات على الحاجيات، وتبدلت خيارات الحياة نحو الرغبة في الرفاه الاجتماعي. وقد رافق هذا التبدل تحول في نظرة المجتمع إلى التعليم، خصوصا مع بروز القوانين التي تقول بأحقية التعليم وإلزاميته بعد أن كان الأطفال ينقطعون عن الدراسة من أجل التفرغ للعمل الزراعي أو المهني وإعالة الأسرة (طربيه، ٢٠١٢، ص ١٨-١٩).

وقد حاول لوك Locke وبورجس Burgess التفصيل في التحول الطارئ على مؤسسة الأسرة في القرن العشرين من خلال كتابهما المعنون بـ "الأسرة: من المؤسسة إلى الرفقة"، حيث لخصا ذلك التحول بقولهما: "إن التغير الأساسي الذي يبدو حدوثه هو التغير من الأسرة المؤسساتية إلى أسرة الرفقة ... إن الأسرة كانت على مر العصور ولا تزال في حالة تحول من مؤسسة ذات سلوك عائلي محكوم بالأعراف والآراء العامة والقانون، إلى رفقة ذات سلوك عائلي ناشئ عن المودة المتبادلة وعن توافق أعضائها" (Burgess & Locke, 1953, pp. 22).

هنالك من حصر المجال الزمني لتغير الأسرة جاعلا القرن التاسع عشر نقطة انطلاقه الأولى، حينما سمح الرجال للنساء باقتحام مجال العمل خارج البيت، لا لشيء إلا لأن الرجل اضطر للاستعانة باليد العاملة النسوية في الثورة الصناعية التي قادها الغرب. وهكذا، تراجعت هيمنة النظام الفيودالي تزامنا مع ضمور في أهمية الفلاحة باعتبارها قوة مهمة، مما اضطر النساء إلى الخروج إلى سوق العمل الحر الذي احتضنه النظام الرأسمالي. وهذا التغير كان بداية الوهن الذي أصاب العلاقة التقليدية بين الرجل والمرأة، فتهاوت مكانة الرجل الذي كان بمثابة المعيل الوحيد والعمود الفقري للأسرة إثر فقدانه لعوامل القوة الثلاثة التي كان يقبض بزمامها، والمتجسدة في القوة البدنية والاقتصادية والجنسية، حيث صار بمقدور الإنسان التحكم في عمال مصنع كبير لكونه مديرا لا لكونه أقوى العمال، وصار بإمكانه كذلك تدمير جيش من البشر الأقوياء بمجرد الضغط على زناد سلاح رشاش (Wolman, 1983, pp. 9).

ونتيجة لهذه التحولات، حصل تغير في نظرة كل من الرجل والمرأة إلى أدوارهما على حد سواء. فبعد أن كان الرجل يكافح خارج البيت من أجل الرزق، وبعد أن كانت المرأة تتولى مسؤولية البيت، تبدلت الأدوار وأصبح هنالك تعاون ومساواة في مختلف وجوه الحياة الأسرية (طربيه، ٢٠١٢، ص ١٨-١٩).

يقول Wolman في مظاهر هذا التبدل: "كانت العلاقات الزوجية مستقرة تمامًا طالما كانت قائمة على إخضاع النساء. أما الزيجات المعاصرة فهي ديمقراطية، والرجال والنساء فيها متساوون في الحقوق. مع ذلك، لا يوجد تصويت بالأغلبية في الزواج، ويجب التفاوض على جميع القرارات والاتفاق عليها، وهو أمر لا يمكن تحقيقه بسهولة بأي حال من الأحوال. في كثير من الأحيان يحاول أحد الزوجين فرض إرادته أو إرادتها على الآخر؛ وفي كثير من الأحيان كذلك يتسبب الخلاف في تَصَرّف كليهما بطريقة غير مقبولة، وغالبا ما تسبب الخلافات التي لم يتم حلها ضررًا بالغا في العلاقات الزوجية، فتؤدي إلى الانفصال والطلاق" (Wolman, 1983, pp. 11).

وقد صار موضوع الإنجاب من المواضيع التي صارت محل تجاذب بين الزوجين، حيث إنه شهد طفرة اجتماعية تبدل فيها مفهومه نتيجة انشغال الأب أو الأم من جهة، وشيوع ثقافة تنظيم الأسرة ووسائل منع الحمل، فضلا عن عدم الاستطاعة المادية لتحمل نفقات عدد أكبر من الأطفال، وعدم رغبة المرأة في الإنجاب حفاظا على نضارتها. كما حصل تبدل على مستوى طريقة التربية داخل الأسرة، حيث انحسرت عمليات الإرشاد والتوجيه الأسرية مع ازدياد ظاهرة الحاضنات والمربيات في المنازل (طربيه، ٢٠١٢، ص ١٨-١٩).

لم تمنح الثورة الصناعية النساء حقوقا مساوية لحقوق الرجال، ولكنها مكنتهم على الأقل من الظفر بالاستقلال المالي بعد أن كانت وضعيتهن الاجتماعية رهينة بأوضاع أزواجهن. فحسب إحصائيات سنة ١٩٨٣ في الولايات المتحدة، أصبحت ٤٥٪ من النساء عاملات أو موظفات، وصار جل النساء العازبات أو اللاتي لم يرزقن بطفل مشتغلات في سوق الشغل. في الماضي، لم يكن للمرأة عمل أو مصدر مال خاص أو مكان ترتحل إليه، فقد كان محكوما عليها بالبقاء رهينة بزوجها حتى لو لم تكن راضية عن علاقتها الزوجية (Wolman, 1983, pp. 10).

لكن هذا الوضع تبدل في الوقت الحالي حسب Wolman الذي صور الحالة الاجتماعية الجديدة للمرأة قائلا: "اليوم، لا تنوي العديد من الشابات الزواج. إنهن لا يرين سببًا لذلك ويفضلون البقاء بمفردهن أو العيش مع رجل يحببنه دون قبول الالتزام القانوني" (Wolman, 1983, pp. 10). وقد دعم الاتجاه الماركسي كذلك خروج المرأة إلى ميدان العمل عوض بقائها في مجال الأسرة التي تساهم في الحط من قيمتها عموما، وذلك بجعلها كائنا بيتيا مرتبطا بفضائه حتى صار متصفا بصفة العبودية، وهو ما أكدته كتابات الماركسيين في هذا الصدد، حيث اعتبروا "أن وضع النساء في جميع البلدان المتمدنة، بما فيها أكثرها تقدما، لَهُوَ من السوء بحيث أنه ليس من العبث أن تطلق عليهن إماء البيوت" (طرابيشي، ١٩٧٧، ص ١٢٤).

هذا العزوف عن الزواج ليس قصرا على النساء فقط، بل يمتد ليشمل الرجال كذلك. في الولايات المتحدة الأمريكية أظهر إحصاء بين سنتي ١٩٦٠ و١٩٧٨ أن متوسط سن الزواج ارتفع من ٢٢,٨ إلى ٢٤,٢ بالنسبة للذكور، ومن ٢٠,٣ إلى ٢١,٨ بالنسبة للإناث. كما ارتفعت نسبة النساء اللواتي بلغن ٢٩ سنة من العمر دون أي تجربة زواج بنسبة ٥١٪ بين سنتي ١٩٦٠ و١٩٨٠ (Wolman, 1983, pp. 11). هذا التغير في أنماط الزواج يرجع في الأساس إلى تطور شروط الحياة وإلى الرغبة في اختيار شريك

الحياة الزوجية بعناية، خصوصا مع ما يعرفه الشباب من نسب الطلاق المهولة التي تدفعهم إلى التروي والاستفادة من هامش الوقت المتاح من أجل اختيار الشخص المناسب.

إن التغير الذي سبق ذكره يتجلى كذلك في النسب المرتفعة للإقبال على الطلاق، خصوصا مع توفر القدرة المعيشية للمرأة التي صارت قادرة على الاستغناء عن الرجل ماديا بعد الطلاق. ففي الولايات المتحدة مثلا، في الوقت الذي يتزوج فيه ٦,٢ شخص من كل ألف شخص، تقدر نسبة الأشخاص المطلقين ب ٢,٤ شخص من كل ألف شخص (National Center for Health Statistics, 2024). ولو أخذنا مثال المغرب باعتباره دولة مسلمة، تظهر البيانات الإحصائية الصادرة عن المحاكم المغربية أنه مقابل كل ١٠٠ طلب زواج قدّم بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١، كان هنالك حوالي ٥٠ طلب طلاق، حيث ارتفعت نسبة ملفات الطلاق مقابل ملفات الزواج من ٤٥,٠١٪ في عام ٢٠١٧ إلى ٥١,١٨٪ في عام ٢٠٢١ (المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ٢٠٢٣، ص ٥٢). بالإضافة إلى ذلك، ووفقا لوزارة العدل المغربية، في الوقت الذي انخفض فيه عدد حالات الزواج بشكل مطرد من ٣٠٧,٥ ألف في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٥١,٨ ألف في عام ٢٠٢٢، تضخم عدد حالات الطلاق الرضائي والقضائي ليرتفع من ٥٥,٣ ألف حالة إلى ٨٨,٦ ألف حالة خلال نفس الفترة (Haut-Commissariat au Plan, 2024, pp. 20).

لا بد في هذا المقام من الإشارة إلى أن العديد من النساء المتمدرسات في عصرنا الحالي يحترن بين خيارين صعبين خلال فترة الشباب: بين التقدم في ميدان الدراسة والحياة المهنية، وبين الزواج والحياة الأسرية. حسب الدراسات النفسية، هنالك نوع من الغبطة والحسد المتبادل بين النساء العاملات وربات البيوت ذوات الأطفال. فالمرأة التي أنفقت قدرا من حياتها في مسارها المهني قد تشعر بالحسد تجاه أختها ذات الزوج والأطفال الثلاثة. كما أن أختها المتزوجة قد تحسدها هي الأخرى ندما منها على اختيارها طريق الزوجية والاعتناء بالأطفال عوض إكمال الدراسة والالتحاق بالميدان المهني (Wolman, 1983, pp. 11). ويبقى خيار الزواج من عدمه لدى المرأة مرهونا بمجموعة من المتغيرات التي تحدد مكتسبات المرأة في كلتا الحالتين، حيث إن تقييم تلك المكتسبات مرتبط بالوضعية الاجتماعية والثقافية السائدة لدى نساء المجتمع في فترة الحسم في قرار الزواج، فما كان يعتبر مكسبا لدى المرأة في الماضي قد يصير عبئا في الحاضر أو المستقبل، والعكس صحيح.

خاتمة

من خلال استعراضنا لمفهوم الأسرة وأدوارها وتحولاتها في ظل الاتجاه البنائي الوظيفي، ندرك أن الأسرة ليست كيانًا ثابتًا، بل هي مؤسسة ديناميكية تتأثر بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتؤثر فيها بالمقابل. وواقع الحال يظهر أن الأسرة ما زالت تقوم بوظائفها الأساسية، مثل الإنجاب والتنشئة الاجتماعية، رغم انتقال بعض هذه الوظائف إلى مؤسسات أخرى نتيجة التساند الوظيفي وتقسيم العمل في المجتمع الحديث، غير أن هذا الانتقال لم يقلل من أهمية الأسرة، بل أضاف إليها تحديات جديدة تتطلب تكيفًا مستمرًا لضمان استمرارية دورها المحوري.

من جهة أخرى، أفرزت التحولات الاجتماعية والاقتصادية، مثل دخول المرأة سوق العمل وتأخر سن الزواج، تغيرات في البنية الأسرية والعلاقات داخلها. ورغم أن هذه التغيرات قد تُرى من قبل البعض كتهديد لاستقرار الأسرة، إلا أنها قد تشكل أيضًا فرصة لإعادة تعريف الأدوار وتعزيز المساواة والتفاهم بين أفراد الأسرة.

إن الاتجاه البنائي الوظيفي يوفر إطارًا تحليليًا هامًا لفهم هذه التغيرات، حيث ينظر إلى الأسرة كنسق متكامل تتفاعل أجزاؤه مع بعضها البعض ومع المجتمع ككل. من خلال هذا المنظور، يمكن دراسة كيفية تعزيز وظائف الأسرة وتطوير سياسات اجتماعية تدعمها في مواجهة التحديات المعاصرة. في النهاية، يمكن القول إن الاهتمام بدراسة مؤسسة الأسرة من منظور علمي رهين بتضافر الجهود بين الباحثين الاجتماعيين والمؤسسات الرسمية والعلمية، والتي تقع على عاتقها مهام الإسهام في تعزيز التماسك الاجتماعي وضمان انتقال القيم والمعايير عبر الأجيال، ودعم الأسرة وتوفير البيئة المناسبة لها لتقوم بأدوارها على أكمل وجه.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- ابراهيمي، محمد (٢٠١٥). الأسرة والقيم بين المقاربتين الوضعية والمرجعية. الرباط - المغرب: طوب بريس.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (١٤١٤ هـ). لسان العرب. بيروت - لبنان: دار صادر.
- أنيس، إبراهيم؛ منتصر، عبد الحليم؛ الصوالحي، عطية؛ أحمد، محمد خلف الله (٢٠٠٤). المعجم الوسيط. الطبعة الرابعة. القاهرة - مصر: مجمع اللغة العربية.
- البستاني، عبد الله (١٩٩٢). معجم البستان. بيروت - لبنان: مكتبة لبنان.
- الخشاب، سامية (١٩٨٢). النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة. القاهرة - مصر: دار المعارف.
- الخولي، سناء (١٩٨٤). الأسرة والحياة العائلية. بيروت - لبنان: دار النهضة العربية.
- دوركايم، إ .(1989) .تقسيم العمل الاجتماعي (ترجمة حافظ الجمالي). بيروت، لبنان: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع.
- راجح، أحمد عزت (١٩٤٢). علم النفس الجنائي. الجزء الأول. بغداد - العراق: مطبعة الشعب.
- السعداوي، نوال ورؤوف عزت، هبة (٢٠٠٤). المرأة والدين والأخلاق. بيروت - لبنان: دار الفكر.
- المجلس الأعلى للسلطة القضائية (٢٠٢٣). تقرير حول القضاء الأسري بالمغرب ٢٠١٧-٢٠٢١. الرباط - المغرب.
- شقرون، محمد (١٩٨٧). نظام القرابة والعائلة في المجتمع المغربي. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد ١٣، ص ٦٢.
- طرابيشي، جورج (مترجم) (١٩٧٧). المرأة في التراث الاشتراكي، ماركس، أنجلز، ماوتسيتونغ وآخرون. بيروت - لبنان: دار الطليعة.
- طربيه، مأمون (٢٠١٢). السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة. بيروت - لبنان: دار النهضة العربية.
- عبد السلام، فاروق وخوج، عبد الله (٢٠٠٢). الأسرة ودورها في الوقاية من الجريمة والانحراف. الرياض - السعودية: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- عبد اللطيف، مصلح (٢٠٠٤). مشاكل الوسط الأسري وعلاقتها بانحراف الأحداث في المجتمع المغربي. الرباط - المغرب: دار أبي رقراق.
- فهد، الناصر (١٩٩٧). علم الاجتماع العائلي. الكويت: جامعة الكويت.
- مجموعة من الأساتذة (١٩٨٦). الموسوعة الفلسفية العربية. بيروت - لبنان: معهد الإنماء العربي.
- نشأت إبراهيم، أكرم (٢٠٠٩). علم الاجتماع الجنائي. عمان - الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- ياسين، جعفر عبد الأمير (١٩٨١). أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث. بيروت - لبنان: عالم المعرفة.

المراجع العربية (مترجمة)

- A Group of Professors. (1986). *The Arab philosophical encyclopedia* (Vol. 1). Arab Institute for Development.
- Abdellatif, Mosleh. (2004). *Family environment problems and their relation to juvenile delinquency in Moroccan society*. Dar Abi Raqraq.
- Abdelsalam, Farouk, & Khoja, Abdullah. (2002). *The family and its role in the prevention of crime and delinquency*. The Arab Center for Security Studies and Training.
- Al-Bustani, Abdullah. (1992). *Al-Bustan dictionary*. Librairie du Liban.
- Al-Khashab, Samia. (1982). *Social theory and family studies*. Dar Al-Ma'arif.
- Al-Khouli, Sanaa. (1984). *Family and family life*. Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
- Al-Nasser, Fahad. (1997). *Family sociology*. Kuwait University.
- Anis, Ibrahim, et al. (1407 AH). *Al-Mu'jam Al-Wasit* (The intermediate dictionary) (2nd ed.). Dar Al-Amwaj.
- Durkheim, E. (1989). *The Division of Labor in Society* (H. Al-Jamali, Trans.). Beirut, Lebanon: The Lebanese Committee for the Translation of Masterpieces.
- El Saadawi, Nawal, & Raouf Ezzat, Hiba. (2004). *Woman, religion, and morality*. Dar Al-Fikr.
- Ibn Manzur. (1414 AH). *Lisan al-Arab*. Dar Sader.
- Ibrahimi, Mohamed. (2015). *The family and values between secular and referential approaches*. Toub Press.
- Nash'at Ibrahim, Akram. (2009). *Criminal sociology*. Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution.
- Rajeh, Ahmed Ezzat. (1942). *Criminal psychology* (Vol. 1). Al-Shaab Press.
- Shakroun, Mohamed. (1987). The kinship and family system in Moroccan society. *Journal of the Faculty of Arts and Humanities*, (13), 62.
- Tarabishi, George (Trans.). (1977). *Woman in socialist heritage: Marx, Engels, Mao Tse-Tung, and others*. Dar Al-Taliaa.
- Tarbieh, Maamoun. (2012). *The social behavior of the family: A contemporary approach to concepts in family sociology*. Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
- The Supreme Council of the Judiciary. (2023). *Report on family judiciary in Morocco 2017-2021*.

- Yassin, Jaafar Abdul Amir. (1981). *The impact of family disintegration on juvenile delinquency*. Alam Al-Ma'rifa.

المراجع الانجليزية

- Bogardus, Emory (1950). Sociology. New York, USA: The Macmillan Company.
- Burgess, Ernest W., & Locke, Harvey J. (1953). The Family: From Institution to Companionship. New York, USA: American Book Co.
- Dew, K. (2014). Structural functionalism. In W. C. Cockerham, R. Dingwall, & S. R. Quah (Eds.), *The Wiley Blackwell encyclopedia of health, illness, behavior, and society* (1st ed.). John Wiley & Sons, Ltd.
- Gathorne-Hardy, J. (1981). Love, Sex, Marriage and Divorce. London, UK: Jonathan Cape.
- Giddens, Anthony (2006). Sociology (5th edition). Cambridge, UK: Polity Press.
- Haut-Commissariat au Plan (2024). Les Indicateurs Sociaux du Maroc – Édition 2024. Rabat, Morocco.
- Hill, Reuben, & Hansen, Donald A. (1960). The Identification of Conceptual Frameworks Utilized in Family Study. *Marriage and Family Living*, 22(November), 303-304.
- James, Adrian L., & Wilson, Kate (2002). Couples, Conflict and Change. London, UK, Taylor & Francis e-Library.
- Mental Health America of Northern Kentucky and Southwest Ohio. (2013). The Family Environment. Retrieved from https://www.mhankyswoh.org/uploads/files/pdfs/family-familyenvironment_20130812.pdf
- Morgan, Lewis Henry (1907). Ancient Society. New York, USA: Henry Holt and Company.
- National Center for Health Statistics (n.d.). Marriage and Divorce. Centers for Disease Control and Prevention. Retrieved from https://www.cdc.gov/nchs/fastats/marriage-divorce.htm
- Nimkoff, M. F. (1965). Comparative Family Systems. Boston, USA: Houghton Mifflin Company.
- Nissel, Muriel, & Bonnerjea, Lucy (1982). Family Care of the Handicapped Elderly: Who Pays? London, UK: Policy Studies Institute.

- Noller, Patricia, & Fitzpatrick, Mary Anne (1993). Communication in Family Relationships. Englewood Cliffs, NJ, USA: Prentice Hall.
- Ogburn, William F. (1938). The Changing Family. *The Family*, 19(July), 139.
- Rapoport, R. N., Fogarty, M., & Rapoport, R. (1982). Families in Britain. London, UK: Routledge & Kegan Paul.
- Rosenfield, Sarah (1980). Sex Differences in Depression: Do Women Always Have Higher Rates? *Journal of Health and Social Behavior*, 21(March), 33-42.
- Rosser, Colin, & Harris, Christopher (1965). The Family and Social Change. London, UK: Routledge.
- Therborn, Göran (2004). Between Sex and Power: Family in the World. London, UK: Routledge.
- Wolman, Benjamin B. (1983). Marriage and Parenthood: The Changing Scene. In B. B. Wolman & G. Stricker (Eds.), *Handbook of Family and Marital Therapy* (pp. 9-11). New York, USA: Plenum Press.
- Young, Michael, & Willmott, Peter (1957). Family and Kinship in East London. London, UK: Routledge & Kegan Paul